

A

Distr.
GENERALA/45/551
9 October 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة

(IN) 1152-A/PW

OCT 15 1990

الدورة الخامسة والأربعين
البند ٨٧ من جدول الأعمالتقديم المساعدة الدولية من أجلالإنعاش الاقتصادي لأنغولا

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٢	٤ - ١
٢	٧ - ٥
٣	٢٥ - ٨
٩	٣٠ - ٢٦
١٤	٣٣ - ٣١
١٤	٣٤

أولاً - مقدمة

١ - قامت الجمعية العامة في قرارها ١٦٨/٤٤ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بشأن الإنعاش الاقتصادي لأنغولا ، بما يلي :

(ا) أعربت عن تضامنها مع الجهود التي تبذلها أنغولا لتنقیل الآثار الضارة التي تسببها أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وعن دعمها لهذه الجهود ؛

(ب) شاهدت المجتمع الدولي تقديم المساعدات المالية والمادية والتقنية الضخمة التي يتطلبها الإنعاش الاقتصادي لأنغولا ؛

(ج) طلبت إلى الأمين العام أن يدخل في مشاورات مع حكومة أنغولا من أجل تحديد مستوى المساعدة التي تحتاجها أنغولا وأن يقدم تقريراً عن نتائج هذه المشاورات إلى الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ؛

(د) طلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرها إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين عن تنفيذ القرار .

٢ - عملاً بالفقرة ٢ من ذلك القرار ، أجرى وكيل الأمين العام للمسائل السياسية الخامسة وشؤون التعاون الإقليمي وإنهاء الاستعمار والوصاية مشاورات مع رئيس أنغولا في ويندهوك في ٢١ ذار/مارس ١٩٩٠ ، وأجرى مناقشات مع الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة في نيويورك ، وقام بزيارة لأنغولا في الفترة من ١١ إلى ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ .

٣ - ويبيّن هذا التقرير الإجراءات التي اتخذتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة استجابةً للفقرة ٢ من القرار ١٦٨/٤٤ . ويقدم التقرير أيضاً معلومات عن الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي استجابةً للمناشدة الواردة في الفقرة ٢ من القرار .

٤ - ويتجدر باللحظة أنه بالإضافة إلى تقديم المساعدة من أجل الإنعاش الاقتصادي ، كما هو مطلوب في القرار ١٦٨/٤٤ ، طلبت حكومة أنغولا ، في نيسان/أبريل ١٩٩٠ ، إلى الأمين العام أن يوجه مناشدة لتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة إلى سكان الأقاليم التي تعرضت للجفاف في جنوب أنغولا . ونتيجةً لذلك الطلب وجه الأمين العام مناشدة إلى الحكومات المانحة ، وعززت تلك المناشدة بوثيقة في هذا الشأن .

ثانيا - الإنعاش الاقتصادي لأنفولا

٥ - حدد الشهug الأولى لمسألة الإنعاش الاقتصادي لأنفولا في اجتماع عقد في أبیدجان يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، وهو اجتماع اشتراك فيه ممثلو حكومة أنفولا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الإفريقي . وقد قام الاجتماع بالاعمال التحضيرية لمؤتمر المانحين أرثى عقده من أجل التماش الدعم لخطة انتقالية مدتها ثلاثة سنوات لأنفولا ، ووضع الاجتماع قائمة بالدراستات التي يتعين اجراؤها . وخلص الاجتماع أيضا إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الإفريقي سيوحـدان جهودهما في إعداد مؤتمر المانحين والاشتراك في تمويله وذلك في إطار مشروع ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويشارك فيه مصرف التنمية الإفريقي اشتراكاً وثيقاً . وبالنظر إلى أن الحكومة قد استنجدت في ذلك الوقت أنها متعددة إلى اتباع دورة تخطيطية أطول ، بعد خطة السنتين للإنعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ ، فقد طلبت من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة في إعداد إطار تخطيطي مستقبلي ، من خلال مشروع يمول من رقم التخطيط الإرهابي وتنفذه إدارة التعاون التقني لشرف التنمية التابعة للأمم المتحدة .

٦ - ومع أخذ الحالة الطارئة الراهنة في الاعتبار فإنه من المتوقع أن يكون المشروع الأول لإطار التخطيط جاهزاً بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . وقدم البنك الدولي دراما أساسية ، في شكل استعراض اقتصادي تمهيدي مفصل ، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وفي الوقت نفسه فإنه يجري ، من خلال مشروع جديد ينفذه صندوق النقد الدولي ، تقديم مدخلات أخرى في مجال الإدارة المالية .

٧ - وفيما بعد ، اعتمد مصرف التنمية الإفريقي أسلوباً جديداً للتفكير ، وأعادَ مشروعه لتوفير الدعم المؤسسي لوزارة التخطيط ولكن تسنم في الإعداد لمؤتمر المانحين . وقد اعتمد المجلس التنفيذي لمصرف التنمية الإفريقي هذا المشروع في آذار/مارس ١٩٩٠ .

ثالثا - المساعدة المقدمة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة

٨ - بعد عقد اجتماع أبیدجان ، رأت الحكومة الأنقولية أن مشروع الدعم المؤسسي الذي اقترحه مصرف التنمية الإفريقي قد لا يكون هو السبيل الأمثل للإعداد لمؤتمر المانحين إذا ما أخذت في الاعتبار التأخيرات المتوقعة في توفير المدخلات المطلوبة

لإعداد الدراسات . وفي رسالة مورخة في ٤ نيسان / ابريل ١٩٩٠ ، طلب نائب وزير التخطيط من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة في الإعداد لعقد اجتماع مائدة مستديرة للمانحين في أوائل عام ١٩٩١ .

٩ - وقد استجاب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو إيجابي لهذا الطلب وأشار إلى أنه من الممكن تمويل الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع المائدة المستديرة عن طريق رقم التخطيط الإرشادي مع تحميل بعض الممروضات التي لا يغطيها رقم التخطيط الإرشادي على المندوب المستثماني لهولندا .

١٠ - وعلى وجه التحديد ، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد اقترح على حكومة أنفولا اتباع النهج التالي :

(أ) توسيع نطاق المشروع الحالي للتخطيط الاقتصاد الكلي ، وهو مشروع يهدف ، بالإضافة إلى تقديم المساعدة لإعداد إطار تخطيطي ، إلى إعداد وثائق معلومات أساسية لبرامج الاستثمار العامة والخاصة ؛

(ب) وضع مشروع تكميلي ، تموّله أيضًا إدارة التعاون التقني لغرض التنمية التابعة للأمم المتحدة ويشمل الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع المائدة المستديرة للمانحين .

١١ - وقد طلبت حكومة أنفولا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينظر في مسألة الكيفية التي يمكن بها الان لمصرف التنمية الإفريقي ، الذي قام بقدر كبير من الأعمال التحضيرية لمؤتمر المانحين الأصلي الذي أرتئى عقده ، أن يشترك في اجتماع المائدة المستديرة ، والكيفية التي يمكن بها لحكومة البرتغال ، التي أعربت عن رغبتها في تقديم المعونة من خلال خبراء استشاريين برتغاليين ، أن تشارك أيضًا . واتفق فيما بعد على أن يستمر مصرف التنمية الإفريقي في إعداد الدراسات القطاعية المختلفة التي اتفق عليها ، وكان من المتوقع أن يستمر البنك الدولي في إعداد إسهامه كما كان مخططاً . وعلى هذا فإنه من المتوقع أن يتم إنتاج جميع الدراسات والممواد الأخرى التي يجري إعدادها لمؤتمر المانحين ، أصلًا ، ولاجتماع المائدة المستديرة ، الان ، وفقاً لما كان مخططاً . غير أنه قد رئي أن اقتراح أوائل عام ١٩٩١ كموعد لانعقاد اجتماع المائدة المستديرة لم يعد عملياً وأنه ينبغي عقد الاجتماع في موعد لاحق .

١٢ - وقد ظلت حكومة أنفولا ، من جانبها ، ملتزمة ببرنامجها للإصلاح الاقتصادي والمالي الذي أُعلن في عام ١٩٨٧ وبدأ تنفيذه في عام ١٩٨٨ . وخلال ذلك العام ، سنت الحكومة ستة قوانين أساسية بشأن الصرف الأجنبي ، والأنشطة الاقتصادية ، والمؤسسات الحكومية ، والتخطيط ، والاستثمار الأجنبي ، وسندات الخزانة ؛ غير أنه في بعض الحالات لا تزال هناك حاجة إلى إصدار مراسم لتنفيذ القوانين . وفي أوائل عام ١٩٨٩ ، وفي سياق برنامج الإصلاح ، أعلنت الحكومة خطة السنتين للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ .

١٣ - ورغم التقدم الملحوظ الذي أحرز في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي في مجالات مثل الاصحاحات المؤسسية وتحرير الأسعار ، وخاصة في مجال الزراعة ، فإن الإصلاحات في مجالات أخرى مثل الصرف الأجنبي والسياسة النقدية والمرتبات لم يبدأ تنفيذها . وفي بيان صدر مؤخرًا ، خلص المكتب السياسي لحزب العمل الحاكم التابع للحركة الشعبية لتحرير أنفولا إلى أن المحملة العامة لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي ليست مرضية وأن ذلك يعزى ، جزئياً ، إلى تفاقم وضع الحرب . وعندئذ قامت الجهة المعنية بإدارة الاقتصاد بتعيين وزيرين جديدين للتخطيط والمالية ورئيساً جديداً للمصرف الوطني في أنفولا .

١٤ - وخلال الاجتماع الذي عقد في أبيدجان ، رفضت فكرة إعداد سيناريوهين لمؤتمر المانحين ، يقوم أحدهما على أساس الظروف الحالية والآخر على ظروف السلام ، إلا أنه لم يتحدد اختيار واضح بين السيناريوهين .

١٥ - ومنذ أن اتّخذ القرار الخاطئ بعقد اجتماع مائدة مستديرة بدلاً من مؤتمر المانحين ، يقوم نائب وزير التخطيط ، بوصفه الأمين العام المعين لاجتماع المائدة المستديرة ، بالعمل مع مصرف التنمية الإفريقي وحكومة البرتغال .

١٦ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، ترأَّس نائب وزير التخطيط اجتماعاً عقد في لواندا باشتراك ممثلين لمصرف التنمية الإفريقي وحكومة البرتغال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وقد اتفق جميع المشتركين على الاستنتاجات التالية :

(١) يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدور القيادي في الإعداد لاجتماع المائدة المستديرة ؛

(ب) يجري تنفيذ المشروع الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنفذه إدارة التعاون التقني لغايات التنمية وذلك كي يشمل ، بالإضافة إلى إعداد إطار الاقتصاد الكلي ، خطة الاستثمار العام واستراتيجية القطاع العام اللتين متقدمان في اجتماع المائدة المستديرة ،

(ج) يصاغ مشروع تكميلي بحيث يشمل الأعمال التحضيرية لاجتماع المائدة المستديرة والاحتياجات السوقية للاجتماع ،

(د) يحيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثائق المشروع المتلقي إلى حكومة أنغولا لتقديمها على مصرف التنمية الإفريقي والبنك الدولي وحكومة البرتغال . وقد تطلب مدخلات إضافية من مصرف التنمية الإفريقي وحكومة البرتغال ، وبعد ذلك من البنك الدولي ، وذلك لكافلة الإعداد الواجب لاجتماع المائدة المستديرة .

١٧ - ولم يبيت بعد في مسألة ما إذا كان ينبغي تقديم خطة إنانتقالية أو خطة نهائية إلى اجتماع المائدة المستديرة . وبغض النظر عن القرار الذي سيتم اتخاذـه في النهاية ، جرى الافتراض بأن تعريف الإنعاش يتعلق أساساً بمشاريع الهياكل الأساسية التي من المتوقع أن يكون لها أثر هام على المدى القصير ، وليس بالمشاريع الجارية لتوفير التدريب أو الدعم المؤسسي للوزارات المخصصة لمختلف القطاعات ، كما أنه لا يتعلق بالمعونة الغذائية أو المعونات ذات الصلة التي تقدم في حالات الطوارئ لتوفير الإغاثة في حالات الجفاف وغير ذلك من الحالات التي تنطوي على احتياجات إنسانية . وقد تم اتباع هذا التعريف في إعداد هذا التقرير .

١٨ - وقد أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استعراض منتصف الفترة لبرنامجه القطري لأنغولا في الفترة من ١١ إلى ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ . أما البرنامج القطري الثاني الذي ينطوي الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩١ (أي الدورة الرابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ، فقد وافق عليه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيسان/أبريل ١٩٨٧ برقم تخطيط ارشادي قدره ٣٣٨٢٥ ٠٠٠ دولار ، أضاف إليها البرنامج الإنمائي المبلغ المتبقى من رقم التخطيط الارشادي للدورة الثالثة وقدره ٦٨٤ ٠٠٠ دولار ، وعلى ذلك ، فقد أصبح المجموع ٣٨٠٥٢ ٠٠٠ دولار ، بما في ذلك الأموال الإضافية التي يديرها البرنامج الإنمائي وأموال أخرى قيمتها ٣٥٤٣ ٠٠٠ دولار .

١٩ - وللبرنامج القطري أربعة أهداف رئيسية خصمت لها في شباط/فبراير ١٩٩٠ ، من حيث ميزانيات المشاريع الموفق عليها ، النسبة التالية من موارد أرقام التخطيط الارشادية :

(أ) الادارة الاقتصادية الفعالة وتعبئة الموارد للتعهير والتنمية : ٢٨ في المائة ،

(ب) تنشيط وترويج الأغذية ومحاصيل التصدير التي ينتجها قطاع الحيوانات الصغيرة : ٣٩ في المائة ،

(ج) الاصلاح المادي للمؤسسات الصناعية الى جانب تحسين النظم الادارية : ٣٧ في المائة ،

(د) تعهيم التعليم والتدريب الاساسيين فيما يتعلق بالوظائف الادارية والتنظيمية والتقنية : ١٦ في المائة .

٢٠ - وتم الارتباط بنحو ثلث المخصصات الاولية المبرمجة للهدف (١) ، وهو الادارة الاقتصادية الفعالة وتعبئة الموارد للتعهير والتنمية ، لتخفيض الاشار الناجمة عن النزاع المسلح في الجنوب عن طريق المشروع المعروف "تعهير الجنوب" ، وفي البلد بصورة عامة عن طريق المشروع المعروف "الدعم السوقي لحالة الطوارئ" . وتمت بترجمة نسبة الـ ٤٠ في المائة التالية لتطوير البيانات الاساسية عن طريق مشروعين هما "الحسابات القومية" و "الاحصاءات الوطنية" ، ولوضع تشريعات عن طريق مشروعين هما قانون الاستثمار والإصلاح الضريبي/الجمعي" ، و "قانون التعميدin ودعم الاستثمار" . أما النسبة المتبقية ، فقد خصمت لإجراء دراسات أساسية . وشمل التوسيع الذي طرأ على البرنامج في وقت لاحق ، مرحلة ثانية من "برنامج تعهير الجنوب" ، وعزز الدعم السوقي عن طريق مشروع لمشredi الحرب على وجه التحديد .

٢١ - ويساعد مشروع تعهير الجنوب حكومة انفولا في بناء هيكل ووضع سياسات للتخطيط الاقتصادي الفعال على الصعيدين المركزي والمحللي ، كما أنه يقدم المساعدة في مجال أنشطة التنسيق والرصد التي تفطلع بها الجهات المانحة .

٢٢ - وعلى المعيد الإقليمي ، يساهم المشروع في إقامة هيكل للتخطيط الوظيفي وقاعدة للموارد البشرية في أربع مقاطعات هي هويلا ، وكونيني ، ونامبيبي ، وكواندو كوبانغو . ويتمثل الهدف الرئيسي في وضع وتنفيذ ورصد وتقييم برنامج إقليمي للاستثمار والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية ، وتنسيق الأنشطة القطاعية في المنطقة .

٢٣ - وفيما يتعلق بالهدف (ج) ، الاصلاح المادي للمؤسسات الصناعية الى جانب تحسين النظم الادارية ، فقد ركز البرنامج على مشروعين هما "مركز الصيانة والاملاكات الصناعية" والذي تم تمديده الى مرحلة لاحقة وقيمتها ٢٤ مليون دولار ، ومشروع بدأ في عام ١٩٨٨ لصلاح طاحونة لدقيق القمح ومصنع للخميره في لواندا لتوفير المدخلات لشبكة للمخابز الصناعية ، على نطاق صناعي ، في مختلف أنحاء البلد . وتبلغ القيمة الإجمالية لهذا المشروع الاخير ٣٧ مليون دولار من المتوقع صرفها بنهائية عام ١٩٩١ . وشأنه مشروع ثالث وهو "تجهيز النفايات" تم انجازه من الناحية التشغيلية في مرحلة مبكرة من الدورة البرنامجية . وأخيرا ، تقدم المساعدة لتعزيز قدرة وزارة الصناعة على تقييم المشاريع وإعداد دراسات تشخيصية .

٢٤ - وأشار البنك الدولي الى إمكانية توفير قروض/ائتمانات لانفولا لعدد من المشاريع في المجالات ذات الاولوية المحددة في الاستعراض الاقتصادي المشترك بين برنامج الامم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي . ومن المتوقع ان يتم في عام ١٩٩١ تنفيذ مشروع إصلاح حضري في لوببيتو - بإنفولا يكون تمويله في مرحلة أولى بما يبلغ ١٦ مليون دولار ، وذلك في إطار مشروع يبلغ مجموع قيمته ٣٨ مليون دولار وتشتمل مقوماته في إمدادات المياه وشبكة المجاري والفضلات المثلبة ، وشبكة تصريف مياه العواصف ، والإسكان ، والتحساح ، والمعلومات الجغرافية/مكونات ادارة المشاريع والتطوير المؤسسي .

٢٥ - ووضع البنك الدولي أيضا خطة لتمويل مشروع إصلاح القطاع الاجتماعي في مقاطعات هيلا وكونيني ونامبيبي عن طريق استخدام مجمل التغذية الشاملة للمؤسسة الإنمائية الدولية او جزء منها (١٩٨٨/١٩٩٠) لانفولا وقيمتها ٨٠ مليون دولار . ونظرا الى النمو الحضري البالغ الضخامة في العاصمة لواندا حيث يزيد عدد السكان حاليا على ١,٥ مليون نسمة . ومن المتوقع أن يصل الى ٣ مليون نسمة بنهائية العقد ، فإن الحكومة قد طلبت إيلاء الاهتمام لعملية الإصلاح الجارية في المدينة . ونتيجة لذلك ، وافق البنك الدولي على أن يمول ، بالاشتراك مع وكالات أخرى ، خطة إصلاح حضري تتالف من عصرين رئيسيين - خطة تشخيص وعمل على المدى القصير ، وخطوة طويلة الأجل للتنمية الحضرية - وتبليغ تكلفتهم معا ٢,٦ مليون دولار بالنسبة للواندا .

رابعا - المساعدة المقدمة من الجهات
المانحة الأخرى

٢٦ - تم ابلاغ المنسق المقيم للأمم المتحدة في انغولا بالارتباطات التالية المتعهد بها منذ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٩ لإنفاقها في عام ١٩٩٠ :

بملايين دولارات
الولايات المتحدة

(ا)

فرنسا

١٣,٤	قرفون طويلة الأجل عن طريق الصندوق المركزي للمحطات المولدة للطاقة في ناميبيا ولوبيتو
١٢,٥	شبكة أنابيب المياه في لواندا (المراحلة الاولى)
١٢,١	مدخلات زراعية في مقاطعة هويلا
١١,٤	شبكة لتوزيع الكهرباء ، لواندا
٨,٩	اصلاح محطات أبحاث البن
٦,٦	فتح اعتماد للقطاع الصناعي ، مقاطعة بنغويلا
٥,٣	معالجة المياه في لواندا
٥,١	انتاج القطن في بورتو امبوييم
٢,٦	النقل (7) - شاحنات من طراز رينو Manauto
٤,٥	دراسات عن توزيع الكهرباء في شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية القائمة على أساس التوابع الامتناعية في لواندا ومصنع للنسيج في بنغويلا

(ب)

إيطاليا

لم تعلن
 بناء معهد جوسينا ماشيل للصحة العامة

(ج)

هولندا

تجمیع قطع تركیب الشاحنات والرافعات المتحركة
 اصلاح المركبات البحرية

(يیتم)

بملايين دولارات
الولايات المتحدة

(د) اسبانيا

١,٨ مركز علم الرمد وغيرها من المرافق الطبية
١,٥ المزرعة التجريبية الزراعية في فوندا ، لواندا

(ه) السويد

١٣,٨ برنامج دعم الواردات (قطع غيار ، وغيرها)
٢,٣ الاتصالات السلكية واللاسلكية في لواندا
١,٠ إمدادات الطاقة الكهربائية في لواندا
٠,١ إصلاح عنفات الغاز
٠,١ إصلاح المركبات

(و) مصرف التنمية الأفريقي

لم تعلن بناء منشآت التعليم العالي

(ن) الاتحاد الاقتصادي الأوروبي

(اتفاقية لومي الثالثة - ميزانية لجنة متعدد التنمية الأوروبي ، ومصرف الاستثمار الأوروبي)
إصلاح طريق ناميبيا - لوبانغو - ماتالا

٢٢,٣ المرافق الصحية في لواندا
١٩,٧ إصلاح مستشفى أميريكي بوفايدا في لواندا
١٠,٠ معهد التدريب الزراعي في هويلا
١,٠ معدات مجمع مخزن التبريد في ناميبيا
٠,٦ دراسة إعادة تعمير لوبيتو - بنفويلا
١,٣ برنامج الواردات القطاعية
٤,٦ "العمل المنسق" - تقديم الدعم في المجال الصحي
وغيره إلى المشردين (من خلال المنظمات
غير الحكومية)
١٠,٥

(يتبع)

بملايين دولارات
الولايات المتحدة

(ج) المنظمات غير الحكومية

١١ حلقة عمل في مجال التنمية (كندا)

إصلاح المدارس وتحسين إمدادات المياه

٠٤ في لواندا

١٢ المعونة الدانمركية في مجال التنمية

المقدمة على المعهد الشعبي

٠٣ درسة التعمير في بنغو

٢٧ - وبهذا فإن مجموع المساعدة المقدّرة والمقدمة في مجال إعادة التعمير ، والتي أعلنها المانحون حتى الآن لإنفاقها في عام ١٩٩٠ ، تبلغ ١٧٥ مليون دولار تقريباً .

٢٨ - ويرى المانحون أن برامج الواردات القطاعية ، إسهام مهم في مبادرات إعادة التعمير ، حيث أنها تعزز المشاريع من خلال استيراد المعدات ، والمواد الخام ، وقطع الغيار ، لأغراض الصحة والتعليم والزراعة والطاقة والنقل والصناعة .

٢٩ - والنفقات المبيّنة أعلاه هي من مانحين لسنة ١٩٩٠ ، مقابل مشاريع جارية وفقاً لما تذكره التقارير . وجدير باللحظة أنه لم تكن هناك تبرعات معلنة بهذا المعنى ، نظراً لأنه لم تعقد مؤتمرات للمانحين منذ مؤتمر إصلاح مصر لوبيلتو - بنفويلا ، الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ . على أن المساعدة قيد الإعداد حالياً ، والمتوقع أن تبدأ في عام ١٩٩١ هي على النحو التالي :

بملايين دولارات
الولايات المتحدة

(د) إيطاليا

٢,٨ تشديد دور لحضانة الرضع في فيانا قرب لواندا

٥,٧ إصلاح مصنع للمنتجات السمكية الفرعية في ناميبيا

٧,٣ خطوط أنابيب المياه في بورتو اميسيم وبايا فارتا

(يتبّع)

..../..

بملايين دولارات
الولايات المتحدة

(ا) إيطاليا (تابع)

شبكة الاتصالات للموجات متناهية المفر في
المنطقة الشمالية .٥

(ا)

(ب) السويد

٤,٨	توزيع الكهرباء في لواندا
٣,٤	مواصلة تقديم المساعدة في مجال الاتصالات
٢,٠	السلكية واللاملكية
١,٧	عنفات الفاز - هومبوب ، كابندا ، لواندا
لم تعلن	الهيكل الأساسي للمياه والصرف الصحي في
٠,٦	لوببيتو بورت (بالاشتراك مع الوكالة السويدية
٠,٦	للتنمية الدولية)
٠,٦	إصلاح طريق ناميبي - أنفولا في إطار مؤتمر
٠,٦	التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي
٠,٦	إعادة التعمير في المناطق الحضرية لوببيتو/بنفويلا
٠,٦	إصلاح المركبات

(ج) الاتحادات الاقتصادية الأوروبية

٥٩,٠	استكمال إصلاحات طريق ناميبي - ماتلا
٢٠,٠	الدعم المتكمال في مجال التنمية الريفية
١٩,٧	استكمال مستشفى أميريكيو بوافيدا
١٩,٧	المراحلة الثانية من مشروع المرافق المعاينة
١٣,١	في لواندا
١٣,١	إصلاح مستشفى الولادة في لواندا
١٠,٥	إصلاح معهد التدريب الزراعي في شيفينفويندو ،
١٠,٥	مقاطعة هويلا
١٠,٠	المستشفى المحلي ، كانزفنا
١٠,٠	محور لوببيتو بنفويلا ، خمسة مشاريع عبر وطنية
(يتبع)	(تنتظر نتيجة دراسة البنك الدولي)
	"العمل المنسق"

بملايين دولارات
الولايات المتحدة

۱۰۰

(ج) الاتحادات الاقتصادية الأوروبية (تابع)

إمدادات المياه في تمباوا (مقاييس مراكز صحية في لواندا

• , A
• , O

مزرعة تجريبية زراعية ، فوندا استكمال مركز علم الرمد

حوالی ۰۰

(ه) مصرف التنمية الافريقي

الاتصالات السلكية واللاسلكية المحلية والخارجية
باستخدام التابع الامتناعي

(و) قروض اخري

منح وقروض طويلة الأجل ستعلن فيما بعد

- ٣٠ - وبناء على المعلومات المذكورة أعلاه بشأن المانحين ، يمكن الان وضع موجز تقريري للمساعدة المقترنة في مجال الإنعاش للستينات ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، ولو ان الأرقام أولية ، كما سيعتمد الانفاذ الفعلى في نهاية الامر على الارتباطات التي سيضطلع بها البنك الدولي ، وعلى تطور عملية السلم ، والقيود السائدة أمام تنفيذ المشاريع . ولم يقدم المانحون خارج نطاق منظومة الأمم المتحدة إلا معلومات ضئيلة جدا بشأن خطط المساعدة التي ستقدم إلى أنغولا بدءا من عام ١٩٩٢ فماعدا :

بملايين دولارات
الولايات المتحدة

الانفاق المزعزع :

1991 1990

منظمة الأمم المتحدة (بما في ذلك البنك الدولي)

TTT IVO
EE: IV9

6 مئاد

الماضيون الآخرون

خامساً - بعثة التقييم وبعثات أخرى

٢١ - إن أهم تلك البعثات هي بعثة البنك الدولي ، وما زالت مشاريعه في مرحلة الدراسة على كل من الصعيدين الكلي والقطاعي . وهي نتائج لاستعراض الاقتصادي التمهيدي ، الذي وضع في صورة نهائية عام ١٩٨٩ . ويجري القيام بخمس دراسات هي : (أ) ممر السكة الحديدية ، رواندا إلى مالانجي ، (ب) ممر ميناء نامبيبي إلى ماتسالا ، (ج) ممر لوبيبيتو إلى بانفويلا ، وقد أختصر من دراسة أكبر بشأن الممر المؤدي إلى زامبيا ، (د) شبكة الطرق السريعة الوطنية الأنغولية ، (هـ) والقطاع الفرعى الوطنى للطاقة ، ومن المتوقع توفر تقرير بشأن تمويله في آذار/مارس ١٩٩١ ، مع اقتراح بشأن الاستثمار يتم بتمويل من البنك الدولي ، وسيوضع في صورة نهائية في عام ١٩٩١ . أما الدراسات القطاعية الأخرى التي يجريها البنك الدولي ، فهي في القطاعين الزراعي والاجتماعي .

٢٢ - وتدرس حكومة إسبانيا إصلاح شبكة توزيع الطاقة الكهربائية في رواندا ، كما تُعد حكومة السويد دراسة نموذجية في مجال النقل والاتصالات ، بينما يدرس الاتحاد الاقتصادي الأوروبي إصلاح النقل والميناء ، في ممر لوبيبيتو بانفويلا .

٢٣ - وطلبت حكومة إنفوليا من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤسّل) إعداد دراسة للقطاع الحضري للإسكان في رواندا ، وكذلك المساعدة في صياغة سياسات للإسكان واستراتيجيات لتنظيم الإدارة العامة في كل من رواندا ولوبانغو .

سادساً - الاستنتاجات

٢٤ - يشمل مجموع الارتباطات الذي يبلغ قرابة ٤١٩ مليون دولار ، والمذكور في الفرعين الثاني والثالث أعلىه نسبة كبيرة من المساعدة الجارية ، وارتباطات أعيتت جدولتها من السنوات السابقة . ومن الجلي أن المانحين متربدون في بدء تنفيذ مشاريع جديدة ، يتوفّر تمويلها . وفي كثير من الحالات يُنظر إلى دراسات الجدوى دون القطاعية أو الفردية التفصيلية بمفتها الخطوة المنطقية التالية ، فضلاً عن صياغة استراتيجية شاملة للمساعدة المقدمة في حالات الطوارئ ، وإعادة التعمير والتدمير . ومن المهم أيضاً أن يلاحظ أن المعلومات المقتمة من المانحين تشير إلى التزام ضئيل ببرنامج إعادة التعمير في الجنوب ، والتي ما فتئت الحكومة تعتبره أول عنصر في أي خطة وطنية .